المذبحة الغزاوية

الموقف... والأمل

لقد كنت أتمنى أن لا تدخل حماس -كمنظمة إسلامية اجتماعية إنسانية- المعترك السياسي وتبدأ تدريجيًا في التحول إلى حزب سياسي يسعى إلى السلطة؛ لأنني أعلم أن السياسة بها شوائب قذرة كثيرة ومتعددة تحول كل تنظيم وكل إنسان نقي ونظيف إلى تنظيم؛ أو إنسان؛ أقل ما يوصف به من يدخله أن يشار إليه بأصابع الاتهام والريبة، بل ويتعدى إلى العمالة لجهة خارجية حتى وإن كانت الأهداف الوطنية واضحة.

إن السعي وراء السلطة -حتى وإن كان في بدايته لتحقيق أهداف ومبادئ سامية- يتحول تدريجيًا إلى التفكير في كيفية المحافظة على المكاسب التي تحصَّل عليها، بالإضافة إلى تصنيف الآخرين المختلفين مع آراء التنظيم بأنهم أعداء، ومن ثم تبدأ عملية التفكير في كيفية تقليص حجم هؤلاء أو التخلص منهم، وبطريقة تدريجية تتحول الأهداف السامية النبيلة إلى خطط وعمليات وممارسات تكون مظلتها المحافظة على المبادئ السامية، وهي في الحقيقة مواجهة لأعداء هذه

المبادئ، مما سيضفي عليها حتما تصنيف عدواني قمعي عند من يقفون على الطرف الآخر.

ولأننا -نحن العرب- في الواقع ما زلنا لا نعرف كيف نتعايش مع الرأي الآخر ونقبل وجهة النظر المخالفة لوجهة نظرنا، ولأننا لم نتعلم كيف نحترم وجهة نظر المخالف، ونعطيها حق حرية التعبير فإذا ما وصلت منظمة أو حزب إلى السلطة بالطريقة الديموقراطية، نكافحها ونغير إرادة الشعب، ولا نلتزم معها بمصالح عليا للوطن، وبالتالي تتحول إلى معارضة تستهدف إظهار الحقيقة والعون في تقويم الأخطاء من أجل الوطن.

إن ما حدث لحماس هو بالضبط ما حدث لفتح، مع اختلاف الشكل والأهداف والمضمون، وهو أيضًا ما حدث للعديد من الحركات الإصلاحية الثورية في الوطن العربي، وفى كثير من دول العالم الثالث، لأن كل تنظيم بعد وصوله للسلطة يبدأ لدى قيادته الشعور بالانفراد بالسلطة والسيطرة، وإننا نحن الأصح، والآخرون على خطأ، ونحن نتاج لنضالنا الأحق في تمثيل وإدارة شؤون الشعب -الفلسطيني- مثلاً.

هكذا بدأت شرارة الصراع الذي بشكل أو بآخر استثمرته إسرائيل؛ لأنه لصالحها وأنجر وراءها أعضاء الرباعية الدولية الأوربيون

وبعض الأقطار العربية، وطبعًا برعاية مستترة من الإدارة الأمريكية. وتطورت المأساة إلى أن وصلنا إلى ما نحن فيه اليوم.

إن ما يحدث في الحقيقة اليوم في غزة كارثة حقيقة للعروبة وشعاراتها وتوجهاتها القومية، وكارثة للإسلام والمسلمين وشعاراتهم الجهادية، وكارثة أكبر للأنظمة السياسية العربية بمختلف أطيافها وتوجهاتها.

ويمكن لي أن أتناول بهذه المناسبة قضية جد مهمة، وهي محاولة بعض الأنظمة العربية القيام بوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، هذه الأنظمة أقول لها عن تجربة وقراءة فاحصة للتاريخ: أتركوا ياسادة هذا الدور بسرعة؛ لأنه دور كان وما زال بالضرورة مشبوهًا في السابق وحاليًا، وسيظل، وقد أسقطكم اليوم في مطب أحداث المذبحة الغزاوية، ووضعكم -حتى وإن كنتم غير ذلك- في خانة الخونة لدى الشارع العربي.

إن أي نظام عربي أو أية مؤسسة عربية ليس لها أن تتوسط بين قطر عربي وعدوه؛ لأنها منطقيًا وعقلانيًا يفترض فيها بدون أدنى شك الانحياز للجانب العربي، وبالتالي لا يمكن أن تكون وسيطًا محايدًا ولا يقبلها الطرف العدو؛ اللهم إلا على سبيل التشكيك في حياديته، أو لأنه متعاون معها!

ولنترك الوساطة لدول ومنظمات أخرى غير عربية يمكن أن تؤثر فيها عندما تتبنى وساطة محايدة، ونحن كعرب سواء كنا أنظمة سياسية أو منظمات يمكن أن نكون وسطاء في حل المشاكل العربية/ العربية ، أو ردع التصدع القائم الآن في الجبهة الداخلية الفلسطينية بين جميع فصائلها دون الانحياز لأحد منهم، بل يكون شعارنا أن نوحد لا أن نفرق، ونبعد مصالحنا الذاتية وحب البهرجة و«الشو» بأن الزعيم الفلاني أو الدولة الفلانية نجحت في كذا وكذا، كفانا مزايدات على حساب الإنسان العربي الفلسطيني.

مهما كانت الأعذار، ومهما كانت التبريرات والأسباب، فلقد تعرت الحقيقة في مأساة غزة هذه الأيام.

صحيح أن الشعب العربي مكبل وليس له إلا التعبير من خلال المظاهرات وجمع التبرعات وإرسال المعونات والدعاء على المنابر؛ ولكن هل تستطيع أنظمتنا العربية أن تتخذ قرارات جادة منها:

– أولاً: إلغاء وإيقاف كل أشكال التعاون الاقتصادي من تصدير واستيراد لأية مواد أو سلع إلى إسرائيل.

– ثانيًا: لا أقول قطع نهائي للعلاقات الدبلوماسية، لأني أعلم أن هذا سيكون صعبًا جدًا لبعض الأنظمة المرتبطة باتفاقيات، ولكن

الحد الأدنى سحب السفير العربي، والطلب من السفير الإسرائيلي مغادرة البلاد العربية.

ثالثًا: إشعار العدو بأننا فعلا سننتقل إلى مواجهة شاملة، بأن نستدعي الاحتياطي العسكري، ويجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك، ويعلن فتح قبول المتطوعين للجهاد حتى وإن كان شكلاً، ولكنه مهم.

– رابعًا: الضغط الكبير في اتجاه إقناع كل الفصائل الفلسطينية أن الرأي الأول والأخير ليس لهم بل للشعب الفلسطيني في المخيمات وفى الأراضي المحتلة والضفة الغربية وغزة، كما يجب أن نعمل بكل إمكانياتنا العربية أن نعرض عليه تفاصيل الأحداث، وعلى الفصائل كل منها عرض رأيه وبرنامجه، ونكفل لهذا الشعب المسكين أن يقول كلمته في حاله ومستقبله وقيادته.

– خامسًا: إشراك حكماء الأمة وعلمائها في تهدئة الأجواء بين الإخوة الفلسطينيين والعمل على لم شملهم، ولنسحب هذا الدور من رجال المخابرات الذين أثبت التاريخ أن منهم الكثير والكثير متعددي الانتماءات.

على أية حال، هذه اجتهادات، ونعلم جميعًا أن من يجتهد ويصيب فله أجران، ومن يجتهد ويخطئ فله أجر.

وختامًا مع كل الشعب العربي والأمة الإسلامية أدعو المولى عز وجل أن يفرج كربة إخواننا في غزة، ويثبت الأرض تحت أقدامهم، ويسدد رميهم، وأن يدحر عدوهم وعدونا، ويرد كيده في نحره.. آمين.

obeikandl.com

الحقيقة و السراب

غريب أمر هذا العالم، والأغرب منه هو مواقفنا نحن العرب، العالم الرسمي –المنظمات العالمية– بدءًا من الأمم المتحدة إلى كافة منظماتها ووكالاتها المتخصصة التابعة لها وغير التابعة؛ باستثناء المؤسسات والتنظيمات العالمية غير الحكومي، كل هذه التنظيمات انعكاس حقيقي للنظام الرسمي في كل دول العالم.. هذا النظام الذي تسيِّره وتوجهه وتفرض عليه أحيانًا كثيرة شروطها قوة أحادية، قوة منحازة انحيازًا كاملاً للعدو الصهيوني، ولعل المتتبع لإدارة هذه القوة –الإدارة الأمريكية– يشاهد ما تقوم به في جلسات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات المنظمات الرسمية العالمية الأخرى، التي دائمًا ما تكون محققة لرغبة هذه الإدارة، سواء بحكم التميز بحق الفيتو مثل مجلس الأمن، أو بالتأثيرات الأخرى في الاجتماعات التي لا تتمتع فيه بهذا الامتياز، وتكيل هذه المجالس ليس بمكيالين كما يقولون بل بعشرة مكاييل إذا كان (وغالبًا ما يكون) الطرف المقابل للصراع مع إسرائيل (عربي أو مسلم).

obeikandl.com

ونحن لا نفعل شيئًا، والموقف العربي الرسمي الجاد غير موجود، وإن وجد فهو ليس موحدًا، وبقية الدول حتى صاحبة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن تجاري هذه القوة بل تتسابق على نيل رضاها.. وهكذا الأمر، وهذه هي الحقيقة.

كان لابد من هذه المقدمة لكي نتناول موضوع ما بعد غزة، ونفضل أن نتناول ذلك في نقاط محددة واضحة لتبيان الحقيقة المؤلمة لكي لا نقع أسرى السراب.

اجتمعت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوربي وتدارست ما حدث في غزة، وتناولت المناقشات جوانب كثيرة، ودارت في مخيلات المشاركين أسئلة كثيرة، كل ذلك بتجرد كامل: هل ما حدث في غزة جريمة حرب؟! وإذا كان الأمر كذلك فمن المسؤول عن التعويضات؟! وهنا إشارة واضحة إلى أن المجرم المعتدي على المدنيين الأبرياء المسالمين هو المسؤول عن التعويض، فكيف يخرب الإسرائيليون غزة، ويدمرون بنيتها الأساسية بشكل واضح للعالم بلغ بإيجاز شديد وفق إحصائيات الوكالات الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين (أونوروا):

- ٤١٠٠ منزل دمرت تمامًا.
- ١٧٠٠٠ مسكن خربت وغير صالحة للسكن.
- ٢٠ مسجدًا.

- ٢٥ مدرسة ومقار تعليمية .
- ١٥٠٠ مقار مصانع صغيرة ومقار حرفية وتجارية.
- ٥٣ مبان إدارية ومقرات أمنية ومؤسسات خدمية.
- ٥٠ كيلومتر طرق برية.
- عدد ٢ كوبري.
- ٢٠ محطة ضخ مياه وتوزيع كهرباء... إلخ.

يتم كل هذا الخراب والعرب يجتمعون في قمتهم بالكويت ليقرروا التبرع بسخاء كبير بمليارات الدولارات لإعادة إعمار غزة، وكأن جيوشهم هي التي دمرت غزة، ولكي لا يساء الفهم، فنحن لسنا ضد وقوف العرب مع سكان غزة ومساعدتهم لمواجهة آثار العدوان، ولكن نتناول القضية من منظور أن إسرائيل تخرب وتعتدي ونحن لا نتكاتف في صد العنوان، بل لندفع التعويضات بعد الحرب، وهذا ما حدث في حرب لبنان، وقبل ذلك -مع اختلاف شكلي- في حرب العراق التي من الأسباب الرئيسة والخفية وراءها هو حماية أمن إسرائيل، إلى جانب أهداف أخرى خلق لها سيناريوهات أثبت الزمن عدم مصداقيتها، وعرب الخليج دفعوا فاتورة هذه الحرب.

طبعًا سيتم عقد مؤتمرات للدول المانحة العربية، وبعض من الدول الأوربية لإعادة إعمار غزة.. أليس هذا منطقًا معكوسًا مخالفًا لكل

نواميس الطبيعة الاجتماعية الإنسانية وكافة دياناتها السماوية حتى اليهودية؟! أليس من العار أن تنتهي التضحيات بمفاوضات ومؤتمرات تحفظ أمن المعتدي الصهيوني، ولا تحمي المعتدَى عليهم؟! اتفاقيات لتحقق لإسرائيل الاستقرار، وتثبت كيانها وأمن مواطنيها.

وهنا لا أقصد تضحيات أهل غزة فقط، بل بدءًا من تضحيات شهداء ١٩٤٨م واللاجئين المشردين منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وكذلك شهداء ١٩٦٧م و١٩٧٣م وحرب لبنان ٢٠٠٦م، وهاهي خاتمة المواقف البطولية لسكان غزة، وهي آخر عنقود التضحيات حتى الآن، ولن تكون النهاية، وهي أيضًا تنتهي بإجراءات مذلة لتنفيذ قرار ١٨٦٠ باتفاق أمني بين إدارة بوش الراحلة غير المأسوف عليها وحكومة إسرائيل، ويعزز باتفاق أوروبي إسرائيلي، ومباركة بعض العرب ليفرض هذا الاتفاق حصارًا تسليحيًا على الشعب الفلسطيني أدهى وأمَرّ مما كانوا عليه لحرمانهم من المقاومة... أليست هذه حقيقة مخجلة؟.

النقطة التالية هي انعكاسات الصراع العربي/ العربي على الصراع الفلسطيني/ الفلسطيني، حيث فور وقف إطلاق النار من جانب واحد (وفعلته إسرائيل للاستهزاء بمجلس الأمن والعالم والعرب)، وكأنها

تريد أن تقول للجميع: أنا وحدي صاحبة القرار، أنا التي بدأت إطلاق النار، وأنا التي أوقفها، وأعود لأطلقها في أي وقت آخر متى أشاء وأين أشاء!!

وبعد إيقاف النار كما قلنا بإرادة إسرائيلية، وبعد اجتماع الكويت الذي أعلن فيه العرب تبرعهم بمليارات لإعادة إعمار قطاع غزة المنكوب، آمل أن تتحقق هذه الأرقام؛ لأن تجربتي في العمل العربي المشترك علمتني أن الذي يعلن عنه ويقرر ويصدر في البيانات شيء، وما يتم تنفيذه بعد ذلك شيء آخر.

ومنذ أن صدرت هذه الإعلانات والتصريحات أثناء القمة أو بعدها بدأ فورًا الصراع الفلسطيني الفلسطيني: من يتولى الإعمار، السلطة الفلسطينية أم حكومة حماس؟ وكل منهم له مبررات يراها قوية ومقنعة من وجهة نظره بأن تتولى إدارته مهمة الإعمار، وكالعادة استخدم كل طرف أسلوب توجيه التهم للطرف الآخر ليشكك في مصداقيته ونزاهته وعدم أهليته لقيادة مسيرة الحكم والإعمار..

وأقول هنا وبكل المسؤولية وعن تجربة: هل تعتقدون أن هذا الصراع من أجل الخير؟ أي أن كل طرف يتسابق من أجل فعل الخير لأبناء غزة المنكوبين وينال ثواب خدمة أهل غزة؟!... لا أعتقد ذلك؛ لأن الأمر لو كان كذلك لما حدث صراع أصلاً، بل كانت ستتكاتف الجهود

من أجل مصلحة عليا للوطن، (مع انحيازي إلى حد كبير لحركة حماس؛ لأنها قبل دخولها المعترك السياسي كانت حركة مقاومة ذات جانب إنساني واجتماعي، تقدم خدمات خيرية وتسيير في إدارتها للأمور وفقًا لشرع الله)، وإذا الصراع في حقيقته هو من أجل من يستفيد أكثر من هذه المعونات سواء لتنظيمه وحركته أو له شخصيًا، ولا تستغربون؛ لأن الفساد في برامج التبرعات الإنسانية في كثير من كوارث العالم ظاهرة متفشية حتى بين المؤسسات الدولية العاملة في هذا الشأن، ونعلم جيدًا أنه في فترة من الفترات نشرت بعض البيانات حول تسخير المساعدات العربية لفلسطين لتغطية مصاريف شخصية، بل تحويل البعض منها لحسابات خاصة في باريس وجنيف مما حدا ببعض الدول العربية في فترة من الفترات لإيقاف تحويل نصيبها في دعم فلسطين، ووثائق الجامعة العربية بها الكثير والكثير من هذا الجانب.

أيها العرب المسلمون، إن الأمر جدٌّ لا هزل فيه، وإننا بين أمرين: إما الصمت والقعود الذي مارسناه ولم ينفعنا ولم يحقق السلام والحياة الكريمة المنشودة، فيستمر الذل والهوان يحيط برقابنا جراء أنظمتنا الرسمية، وما يتبع ذلك من ذل في الدنيا وخزي وفي الآخرة، عذاب فوق ذلك العذاب، (وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) صدق الله العظيم.

والخيار الثاني: استمرار التحرك الفاعل لإحداث نقلة نوعية مؤثرة في النظام الرسمي العربي؛ لأن ما شجعني على قول ذلك ما حدث من إحياء للروح القومية في الشارع العربي أثناء المذبحة الغزاوية، هي الإيجابية الوحيدة في تلك الأحداث المؤسفة..

إن استمرار التحرك والنضال بكافة أشكاله من أجل الوصول إلى موقف عربي شريف يحق الحق ويدافع عنه، ولا يرضى بالذل والخنوع، وحتمًا سننال بذلك عز الدنيا والآخرة.

وعلينا -نحن المؤمنين- في كل مواقعنا أن نكفر عن قعودنا وقعود أنظمتنا الرسمية في نصرة غزة بالعمل الجاد للتأثير الإيجابي في مواقف الأنظمة الرسمية، التي أثبتت التجربة تقاعسها عن أداء واجبها القومي، ومجاراتها لمن يكيل لنا بعشرة مكاييل، فهل نحن فاعلون؟! فهل نحن مستجيبون؟!

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)

صدق الله العظيم

obeikandl.com

الحذاء المتعدد الجنسيات

حقًا إن الصحفي العربي العراقي "منتظر الزيدي" عبر بحذائه عما يدور بخلد أكثر من مليار مسلم في العالم..

إن هذا الحذاء تمنى كل أفغاني شريف أن يكون مصنوعًا في أفغانستان أو أن يكون من رمى به أفغانيًا.. لأن ما قامت به الإدارة الأمريكية في بلاد الأفغان من قتل وظلم، وتعذيب في معتقلات «جوانتنامو» وغيرها جعل كل الأفغان رجالاً ونساءً وأطفالاً، وشيبًا وشبابًا يتمنون وينتظرون بكل الصبر اليوم الذي ينتصر فيه الحق وتتحرر بلادهم من رجس الشيطان الأمريكي الذي شرد أسرهم ويتَّم أولادهم بدعوى محاربة الإرهاب.

ولم يكن الأفغان وحدهم الذين تمنوا أن يكون الحذاء أفغانيًا بل إن أسرة محمد درة في فلسطين وشهداء غزة والضفة الغربية وأبناء فلسطين في المخيمات يعلمون جيدًا ويحسون بالمرارة من جراء الدعم اللامحدود الذي تقدمه أمريكا لحليفها الاستراتيجي بالمنطقة العدو الصهيوني الغاشم، إنهم في كل يوم يعانون من تحرشات المستوطنين الإسرائيليين وجرا فاتهم التي تحتل أراضيهم وتهدم دورهم وتشرد

obeikandl.com

أسرهم، يتم ذلك أمام سمع وبصر البيت الأبيض وسادته الداعمين المؤيدين لكل فعل ضد هذا الشعب العربي المسلم الصامد.

ولعل دعم الإدارة الأمريكية للحصار على شعبنا العربي الفلسطيني بغزة لأكبر دليل على كره هذه الإدارة للإسلام والعرب في فلسطين، وفى كل مكان من هذه الأرض، وبالتالي فإن كل فلسطيني تمنى من قلبه أن يكون هذا الحذاء فلسطينيًا.

شهداء الجنوب في لبنان وأسرهم هم أيضًا تمنوا أن يكون هذا الحذاء لبنانيًا... يتذكر شعبنا العربي في لبنان صمود جنوبه الباسل، ويتذكر الاعتداءات المتكررة عليه والمؤامرات الأمريكية المستمرة عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق حليفتها الكبرى إسرائيل والصغيرة المدللة الأثيرة لديها، كيف لا وهي المنفذة المخلصة لكل سيناريوهات أمريكا؛ ليس في لبنان فحسب بل في المنطقة بأكملها.

وليس الأفغان والفلسطينيون واللبنانيون وحدهم الذين يتمنون أن يكون لهم في هذا الحذاء نصيب، بل إن شهداء الغارة الأمريكية على طرابلس العروبة وأسرهم، وكافة أفراد المجتمع العربي الليبي الذين عانوا كثيرًا من الحصار الذي فرضته عليهم أمريكا بعصا الأمم المتحدة كلهم يتذكرون أيام معاناة جعلتهم أيضًا يتمنون أن يكون ذلك الحذاء ليبيًا.

إن تسخير القوى الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس أمنها ووكالاتها المتخصصة وإجبارهم بقوة النفوذ على الكيل بمكيالين عندما يتم عرض أي موضوع فيه مساس لحقوق الإنسان العربي المسلم وانتهاك لحريته واعتداء على أرضه في أي مكان في العالم.. وهذا الإصرار على العدوانية للعرب والمسلمين من قبل الإدارة الأمريكية؛ كل ذلك جعل العرب وكل المسلمين يشعرون بأن ما تم من قبل هذا الرجل العراقي الشجاع يعبر عن حقيقة ما يجول بخاطرهم جميعًا.

وعندما نقول: كل العرب والمسلمين، فإنهم بجميع فئاتهم وطبقاتهم حتى المسؤولين منهم، وإن كانوا لا يستطيعون لأسباب دبلوماسية التعبير عن ذلك علنًا، ولكني أجزم أنهم انتابتهم كل مشاعر الرضا والقبول عندما رأوا ما قام به منتصر الزيدي.

فالحذاء عبر عما لم يستطع العرب أن يعبروا عنه في مناسبات عديدة..

فأهلاً بمزيد من الأحذية على وجوه كل من يعادي العروبة والإسلام ويستعبد الإنسان، ويسلبه حقوقه في العيش بكل كرامة وعزة مستمدة من الله جل جلاله لأنه هو خليفته في أرضه.

obeikandl.com

العمل العربي المشترك

الواقع المؤلم (١)

العمل العربي المشترك: جملة يفترض أن تكون مفيدة.. جملة تبحث عمَّن يغوص فيها ويفصل محتواها، ويتناول بكل المصداقية فحواها، ويقدم واقع مسيرتها المؤلمة، سواء في آلتها: الجامعة العربية وآلامها، أو المنظمات المتخصصة: الأبناء للجامعة العربية.

حقيقة إنها مأساة عندما نحاول أن نتعرف على مسيرة العمل العربي المشترك، التي بدأت بخطوة إنشاء جامعة الدول العربية، كمنظمة سياسية تضم مجموعة من الدول العربية؛ والجميع يعرف دوافع إنشائها، ومن كان وراءه.

فهدفها المعلن منذ البداية هو التنسيق بين الدول العربية، ودعم الأقطار العربية للحصول على استقلالها؛ لتتمكن من انضمامها إلى الجامعة بعد ذلك، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن، وبعد أن انضمت كل الدول العربية إلى الجامعة، عانت وما زالت تعاني من اختلافات عديدة في الآراء والمواقف التي مرت بها مسيرة العرب في شتى الميادين، وكانت وما زالت القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي يختلف العرب حيال أي مشروع يقدم من إحدى الدول العربية أو من

خارج المجموعة العربية، كمقترح لحلٍّ، ولو جزئي لهذه القضية، والغريب أن الجميع يسعى للوصول إلى صياغة حل مناسب يكفل للشعب الفلسطيني حياة كريمة على أرضه المغتصبة بعد تحريرها.

والمتتبع لاجتماعات الجامعة العربية سواء على مستوى الخبراء أو اللجان أو المندوبين -السفراء- أو وزراء الخارجية، وحتى مجلس الجامعة على مستوى القمة يلاحظ بعضًا من الخطوات الإيجابية في هذه الاجتماعات، ومنها:

- حرارة الاستقبال للوفود القادمة على كافة المستويات في المطارات، والعناق العربي الحار المتبادل بين القادمين والمستقبلين.
- كرم الضيافة في الإقامات، وموائد الأكل الفاخرة، والتسابق لتجهيز ديكورات قاعات الاجتماعات.
- الكلمات الرنانة، والمواقف الإعلامية التي تجعل من وفد كل دولة يظهر بالمظهر البطولي، ويزايد على إخوانه الآخرين، وأنه هو الأصح، وبدونه لا تستقيم الأمور.
- وناهيك عن البيان الختامي الجميل في صياغته شكلا، الفارغ -إلى أبعد حد- من المضمون وآلية التنفيذ بل في جديته وآليات الالتزام به.

كل هذه السمات الوفاقية تلاحظها في اجتماعات العرب السياسية، على كافة المستويات، وفي اجتماعات العرب الفنية، أعني بها هنا:

– مجالس الوزراء المتخصصة مثل: مجلس وزراء الداخلية العرب، ومجلس وزراء المالية العرب، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومجلس وزراء الصحة العرب، ومجالس وزراء الإسكان، والمواصلات، والعدل، والشباب.. وغيرها.

– ومجالس منظمات العمل العربي المشترك مثل: المنظمة العربية للصناعة والتعدين، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومنظمة العمل العربية... وغير ذلك من المنظمات العربية المتخصصة التي تتكون مجالسها غالبًا من الوزراء المختصين في اختصاصات المنظمة.

– هذا إلى جانب بعض الاتحادات العربية مثل: الاتحاد العربي للإذاعات العربية، والاتحاد العربي للألعاب الرياضية، وغير ذلك من الاتحادات الحكومية المتخصصة.

فكل هذه المؤسسات، وكل هذه المجالس، لها اجتماعات سنوية دورية، ولها مكاتب تنفيذية تجتمع مرتين في السنة، وبأرشيفها رزم من الوثائق والمحاضر والملازم التي يدوَّن ويفرَّغ بها كل ما يدور في هذه الاجتماعات، وكذلك لديها تسجيلات صوتية ومرئية، وتنفق على هذه الاجتماعات مبالغ مالية من المنظمات ومن الدول المشاركة؛ لتغطية مصاريف الدراسات والتقارير، والإعداد لهذه الاجتماعات، علاوة على مصاريف إقامات الوفود وتنقلاتهم، وهذا لا يهم إن كانت

النتائج إيجابية، ولصالح الشعب العربي في كل التخصصات؛ كل ذلك جميل، وعن تجربة شخصية، من الممكن أن تكون اللقاءات مفيدة على الأقل في الحد الأدنى، وهو تعارف المسؤولين العرب بعضهم على بعض، وتبادل الآراء –خاصة – في اللقاءات الجانبية خارج الجلسات العامة.

أما ما يعكر صفو هذه العلاقات موقف متشدد لدولة عربية ضد مقترح أو رأي لدولة عربية أخرى، وما يلبث أن ينقسم الحضور إلى مؤيد لدولة، ومتحفظ، أو صامت منذ بداية الاجتماع وحتى نهايته، هذا بالإضافة إلى انعكاسات العلاقات الثنائية على الاجتماعات العربية، ومحاولة كل دولة كسب أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى لصالح موقفها، وهذا بدوره ساهم في انشقاق عربي عربي مرّت –وما زالت– تمر به مسيرة العمل العربي المشترك على مستوى المواقف السياسية.

ثم إن هذه الاختلافات الثنائية السياسية رمت بأطلالها على اجتماعات المجالس المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة الفنية، التي يفترض فيها أن تكون بعيدة عن الجانب السياسي بحكم طبيعتها الفنية..

وللحديث بقية

العمل العربي المشترك

الواقع المؤلم (٢)

العـرب يتحـدثون لغـة واحـدة، ويـدين معظمهـم بـدين واحـد، وينحدرون من أصول عرقية واحدة، ولهـم تـاريخ وحـدوي مشـترك واحد، وعادات وتقاليد وأعراف متقاربة إلى أبعد الحدود.. ولكن؟

عندما ينظر الباحث لهذه المقومات يجدها تعطي مؤشـرًا إيجابيًـا في الوصول إلى تحقيق تفاهم عربي وتنسـيق متكامـل الأركـان، بـل مـن الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلـك بـأن هـذه المؤشـرات تعطـى نتيجـة واحدة، وهى إمكانية قيام الوحدة العربية على كافة المستويات؛ لأن وحدة المواقف والتقارب السياسي والاقتصادي والاجتماعي محقـق في هذا العالم، كتجربة واقعية بين دول لا تحمـل هـذه المقومـات مثـل الـدول الإسـكندنافية، والـدول الأوربيـة والمحـاولات الإفريقيـة والآسيوية.

فماذا أصابنا؟ هل التقارب في اللغة والدين والأصل والعرف والتقاليد سبب في التباعد والتفرق؟ أم أن آخرين مـن خارجنـا متأكـدين وفقًـا لقراءاتهم بأن هذه المقومات ستكون حتمًا سببًا منطقيًا في تقارب دول

هـذه الأمـة ووحـدتها، ممـا يشـكل عمـلاً غـير مرغـوب فيـه لهـم ولمصـالحهم، وبالتـالي رسمـوا خططًـا وسياسـات وسـيناريوهات ثـم نفذوها بكل إتقان وقدرة لزرع الفرقة واستطاعوا أن يستقطبوا البعض منا لإذكاء هذه الروح ودعم هذا التوجه الإقليمي، وزرع بذور الفرقة والتعصب المقيت لشعارات وطنية كتوجه معاكس للقوميـة والوحـدة العربية.

إن مـا يـدور في الاجتماعـات العربيـة بكـل المقـاييس، وعلـى كافـة المستويات، يعبر حقيقة عن تدني مستوى الإيمان بالوحدة العربية، والعمل بخطوات جادة نحو بداية تقارب عربي حقيقي، يقربنا مـن تحقيقها حتى على المستوى البسيط في البرامج والمواضـيع الإنسـانية والاجتماعية، وتنسيق المواقف العربية الفنية في هذه الجوانب لدى المحافل الدولية عند عرض بعضها، الـتي مـن المفـترض أن نكـون – نحن العرب– بحكم الدين والأصول لنا رأي فيهـا متناسـق، فحتـى هذه لا نتفق –للأسف– على رأي موحد فيها، والأمثلـة علـى ذلـك كثيرة ومتعددة.

وأتذكر هنا خلال فترة تواجدي بمنظمة العمـل العربيـة حيـث كنـا نسعى جاهدين لأن يتناول كل متحـدث عربـي في الجلسـات العامـة لمؤتمر العمل الدولي الذي يعقد في قصر الأمم المتحدة بجنيف موضوع

معانـات العمـال والشـعب العربـي في فلسـطين جـراء الاحـتلال الإسرائيلي والحصار الاقتصادي والجدار العنصري الـذي أثـر سـلبًا على تنقل العمـال إلى أمـاكن عملـهم بفلسـطين، وكنـا نقـدم للوفـود العربية صياغات للاستعانة بها، وإحصائيات كنا تتحصل عليها من رئاسة السلطة الفلسطينية، وكذلك اتحاد عمال فلسطين، وتنظيمات أصحاب الأعمال الفلسطينيين، ونقدم هذه المعلومات للوفود العربيـة قبل المـؤتمر بوقـت كـافٍ، وتعـرض علـى اجتماعـات مجلـس إدارة المنظمة الذي دائمًا يعقد قبل المؤتمر الدولي بشهر أو شهرين، وندعو لذلك الاجتماع وزير العمل الفلسطيني ورئيس اتحاد عمال فلسطين، ويقدمان للوفود العربية كل الإيضاحات، ونقوم مرة أخرى بشرحها وتقديمها في اجتماع المجموعة العربية قبل بداية المؤتمر بجنيف..

ووفقًا لنظام العمل بمؤتمر العمل الدولي فمسموح لكل دولة مشـاركة أن يتحدث منها ثلاثة متحدثين: ممثل الحكومة، وممثـل أصـحاب الأعمال، وممثل العمال، يعني تكون لنا نحن العرب (٦٦) كلمة، لو تفضل كل متحدث بالحديث عن القضـية في كلمتـه لمـدة دقيقـة علـى الأقل؛ لدون في مضبطة الاجتماعات للجلسات العامة للمؤتمر سـاعة كاملة حول هذا الموضوع، وهذا يسـاعد كـثيرًا، أولاً: في إبـراز هـذه المشكلة، وشـرح معانـاة الفلسـطينيين، وثانيًـا: يسـاهم ويسـاعد في استصدار قرارات داعمة عند تقدمنا بمشروع قرار للمؤتمر.

ورغم كل هذا الإعداد والمجهود نفاجأ دائمًا بأن عدد العرب المتحدثين الذين يتناولون الموضوع لا يزيد عن ثلث المتحدثين أو ربعهم في بعض الأحيان، رغم أنهم في الاجتماعات العربية التنسيقية يتسابقون في أخذ الكلمات للتأكيد على أهمية ذلك... أليس هذا سلوكًا غريبًا؟

وأتذكر أنه في دورة من دورات مؤتمر العمل الدولي، قمنا بطلب من الرئيس المرحوم ياسر عرفات بتبني مشروع قرار لدعم العمال في فلسطين، وقام مكتب المنظمة بالقاهرة وجنيف بجهد تنسيقي أكثر مما تناولته حول الكلمات في الجلسة العامة، وقسمنا الأدوار بين الدول العربية، أي أن الدول التي لها علاقات جيدة بالمجموعة الإفريقية تتصل بها لتأييد القرار، والدول العربية التي لها علاقات جيدة بالدول الأوربية تتولى التنسيق معهم، وهكذا بالنسبة للدول الآسيوية وغيرها.

وأيضًا طلبنا من فريق العمال العرب الاتصال بالتنظيمات العمالية لدعم القرار، وكذلك أصحاب الأعمال العرب، وقد تستغربوا أن بعض المجموعات مثل المجموعة الإفريقية وتنظيمات العمال العالمية التزمت معنا، وكثيرًا من العرب لم يحضروا حتى جلسة التصويت، بل إننا في البداية لم نجد وزيرًا عربيًا في الجلسة؛ ليقدم

المشروع؛ لأنه وفقًا للنظام تقدمه إحدى الحكومات، ونحن كنا قد اتفقنا على من يقدم، ومن يزكي، ولكنهم غابوا عن الجلسة، وستر الله في آخر دقائق الوقت المسموح لتقديم القرار حضر أحد الوزراء، رغم أنه من غير المجموعة التي تم الاتفاق معها لتقديم المشروع؛ ولكنه قدم المشروع، ونتيجة لهذا الارتباك والغياب لم يمر القرار، ولم يوافق عليه.

فنحن العرب عندما نجتمع نتحمس لمقترح ما، ونتفق عليه، ثم يأتي وقت التنفيذ فنتحول إلى مجموعات مختلفة التوجه والرأي، ولا نلتزم بتنفيذ ما نتفق عليه، وهذا يعطي المتتبع مؤشرًا بأن أمرنا ليس في أيدينا، أو على الأقل البعض منا يرجع إلى مرجعيته، وهذه المرجعية بعضها وطني داخلي، وبعضها أمرها في يد غيرها، وبالتالي نرى الواقع التنفيذي يختلف عما يتم الاتفاق عليه في الاجتماعات.

ولعلي أتذكر أيضًا قرارًا نموذجيًّا بسيطًا في شكله، عظيمًا وقوميًا في منطلقه ومضمونه، حيث إننا عندما درسنا في إحدى جلسات مؤتمر العمل العربي مشكلة البطالة بين الشباب، وكيف يمكن أن يكون هناك تكامل عربي للحد من هذه المشكلة، خاصة وأن لدينا حوالي ٢٥ مليون عاطل عن العمل، معظمهم من الشباب، ولدينا في الدول

العربيــة حــوالي ١٦ مليــون عامــل أجــنبي، وبعــد نقــاش طويــل، واستعراض للبيانات، اتفقنا على قرار عربي ينظم أولويات التشغيل في الدول العربية وفقًا لما يلي:

أولاً: الأولوية لمواطني الدولة.

ثانيًا: بعد ذلك تكون الأولوية للعمالة العربية.

ثالثًا: يكون بعد ذلك تشغيل الأجانب في المهن والحرف التي لا يوجد من يشغلها من العرب.

صدر هذا القرار ومعه حماس منقطع النظير، وتناولته وسائل الإعلام، وصرح معظم الوزراء متفائلين خيرًا به، وبعد مرور ستة أشهر، ومن خلال تقييم التنفيذ -وحتى الآن، وقد مر عليه حوالي ست سنوات - ازدادت العراقيل التي تضعها الدول العربية في استخدام العمالة العربية، ودخل القرار الأدراج مثله مثل غيره.

وللحديث بقية..

العمل العربي المشترك

الواقع المؤلم (٣)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أحد المجالس المهمة اسمًا في منظومة العمل العربي المشترك، ويفترض فيه أن يتكون من وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ويناقش القضايا المتعلقة بالاقتصاد وشؤون المجتمع في الوطن العربي، ومنذ تأسيسه إلى الآن يركز في جداول أعماله على الأمور الاقتصادية التي يفترض أن تكون جزءًا مهمًا لخدمة المجتمع، ولا ينظر لها حتى من بُعد اجتماعي، وهو أضعف الإيمان، ورغم اهتمامه بالشأن الاقتصادي، إلا أنه لم ينجح – حتى الآن– في الوصول إلى رؤيا موحدة لانسياب البضائع بين الدول العربية، وهذا أدنى دور له، ولا أقول «سوق عربيه مشتركة»!!

ويطلع هذا المجلس بمنظور ومفهوم خاطئ للشؤون الاجتماعية، وكذلك لمنظمات المجتمع المدني التي –حتى بعد التعديلات الأخيرة في قبولها بصفة مراقب بالمجلس– وضع لها شروطًا وطلبات تعجيزية، وقد تستغربون أن اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية

obeikandl.com

عضو بالمجلس، أما الاتحاد الدولي للعمال العرب فغير عضو، ورغم كل المحاولات التي بُذلت وتبذل في سبيل إقناع الأمانة العامة للجامعة العربية بأهمية أن يتناول المجلس القضايا الاجتماعية مثل: قضايا الفقر وتوفير الغذاء، ومسائل الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، وهذه الجهود قام بها أفراد متخصصون، وكذلك مؤسسات، ولكن لم تفلح بسبب جهل بعض البيروقراطيين بالأمانة بأهمية هذا الدور، وليس لهم الوقت ليمنحوا هذه المواضيع الاهتمام اللازم، ورغم التعديلات العرجاء التي أجريت على نظام المجلس أخيرًا إلا أنها لم تفِ بالغرض المطلوب في دراسة الجوانب الاجتماعية التي تهم المواطن العربي المسلم، ولعل أبسطها ما تَسنُّه بعض الدول العربية من قوانين تمنع زواج أي عربي من نسائها، والعكس، وهذا يخالف الدين والقومية، وكذلك أمور اجتماعية أخرى مثل التنقل بين الدول العربية، خاصة الأيدي العاملة العربية الذي يمكن أن ينظم ويسهل مع الأخذ في الاعتبار كل الأساليب الأمنية؛ لأن التقنية الآن تحقق التوازن بين حرية التنقل والمراقبة والمتابعة الأمنية.

هذا المجلس أوكل له متابعة موازنات وخطط منظمات العمل العربي المشترك منذ ١٩٨٧م رغم أن كل منظمة من هذه المنظمات حسب

تخصصها يكون في عضويتها وزراء الدول العربية من نفس تخصصها، على سبيل المثال فإن المنظمة العربية للتنمية الإدارية يتكون مجلسها من كافة الوزراء العرب المسؤولين عن الإدارة بالدول العربية، وهكذا بقية المنظمات التخصصية، وهم الأدرى بخططها ومشاكلها وما يحتاجونه من تنسيق وعمل مشترك بينهم في مجال تخصصهم، وهم بدون شك أكثر معرفة وإلمامًا بمجالاتهم من وزراء الاقتصاد العرب، وللأسف الشديد فإن المجلس الاقتصادي على مستوى الوزراء يأتون ليجتمعوا في يوم واحد بغرض مناقشة جدول أعمال أكثر من ثلاثين بندًا في بعض الأحيان، ولأن وقت سيادتهم لا يسمح، استحدثوا لجنة سميت لجنة التنسيق والمتابعة لمنظمات العمل العربي المشترك، تتكون من موظفين في المالية والاقتصاد، وغالبا ما يكون ممثلو الدول موظفين من مندوبيات هذه الدول بالجامعة العربية بالقاهرة، هؤلاء الموظفون يناقشون خطط المنظمات العربية المتخصصة المُقرَّة من قبل الوزراء المعنيين، فهم يفهمون في الزراعة والطيران المدني والعمل والإدارة والثقافة والعلوم وشؤون الإذاعات وغيرها... شيء غريب فعلاً.

ومن باب المزاح أتذكر أننا في منظمة العمل العربية كانت خطتنا – في أحد الأعوام– دراسة حول تأثير مرض الإيدز على العمل، فاعترض

أحد الموظفين عضو اللجنة على البرنامج متحجّجا بأن هذا من اختصاص وزراء الصحة! والأمثلة كثيرة ومتعددة.

وتقوم هذه اللجنة بتخفيض الموازنات أو زيادتها، ويحكمها في ذلك العلاقات الشخصية مع مسؤولي المنظمات، خاصة عند تجاوبهم مع تعيين أقارب العاملين بالأمانة الفنية للجنة، وليعلم القارئ العربي أن هذه اللجنة ترأّسها وكيل مساعد لوزارة من دولة واحدة حوالي عشر سنوات، وحتى عندما أحيل للتقاعد منح الموقع لنفس الدولة وكأنها خلافة.

وتتعامل اللجنة وفقًا لما يصلها من بيانات من أمانتها الفنية التي كانت تنحاز وفقًا لمواقفها الشخصية مع هذه المنظمات، وعلى قدر تجاوب المسؤولين فيها مع طلباتهم، التي قد تكون في بعض الأحيان شخصية، وأتذكر أن من النوادر اعتراضهم على أن يكون لمنظمة العمل العربية علم وشعار خاص بها، بحجة أنه غير مذكور فيه الجامعة العربية، وأخذ هذا الموضوع وقتًا ونقاشًا وجدالا كثيرًا، ولم يقدموا العون اللازم لمشاريع المنظمة الخاصة بالحد من مشكلة البطالة بين الشباب العرب، أو مشروع المرصد العربي لهجرة العقول العربية، وغيرها الكثير...

هذا هو حال مؤسسات العمل العربي المشترك، وأما المواطن فهو يطلب منها المزيد، فهي منظمات لها أهداف وأنظمة تخدم طموحات المواطن العربي في تحقيق التكامل بين الدول العربية في شتى المجالات، ولكنها –هذه المنظمات– تقف مكتوفة الأيدي أمام:

أولاً: عدم التزام أعضائها بتنفيذ ما يتفقون عليه في اجتماعاتهم، وما يخدم أهداف المنظمة.

ثانيًا: وقوعها المنظمات تحت رحمة لجنة من الموظفين لا يفقهون أهمية دور ونوعية وتخصص كل منظمة من منظمات العمل العربي المشترك.

ثالثًا: الازدواجية بين مؤتمر المنظمة العام، وما يقرره الوزراء المتخصصون أعضاء المؤتمر العام للمنظمة، وما تقوم به هذه اللجنة من إصدارها لقرارات مخالفة لتوجهات وقرارات الوزراء، خاصة في خطط وبرامج العمل والموازنات.

وطبعًا بعد ذلك يتم اعتماد قرارات هذه اللجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الوزراء، الذين أتحداهم جميعًا إذا كانوا يطلعون على هذه القرارات قبل اعتمادها؛ لضيق الوقت وثقتهم في موظفيهم بلجنة التنسيق والمتابعة، وهنا تصبح القرارات بعد اعتماد المجلس لها ملزمة التنفيذ وهي في ذات الوقت مكبلة

لكل الطموحات التي يسعى لهـا المخلصـون في هـذه المنظمـات، وهـم الذين يحرصون عليها من أجل رفع مستوى العمل العربي المشترك...

وللحديث بقية..

obeikandl.com

العمل العربي المشترك

الواقع المؤلم (٤)

إذا كان حال العمل العربي المشترك كما حاولت أن أوضح تخبط مؤسساته من خلال الحلقات الثلاثة السابقة... فهذه محاولة وصفية تحليلية من واقع عمل مباشر في كواليس منظماته واجتماعاته دام ثماني سنوات، والحقيقة أنني صدمت فيها بواقع مرير محزن، إن لم يكن مخزيا، لما تعانيه مؤسسات العمل العربي المشترك وعدم جدية ومصداقية أعضائها في الالتزام بما يتفقون عليه من قرارات في أبسط الأمور وأيسرها تحقيقا.. ولعل السؤال والحال هذه: ما هو الحل؟

في تصوري ومن خلال المعايشة -ولا أريد أن أزايد على الأنظمة العربية وأتحدث عن الإرادة السياسية للقيادات العربية ذات التوجهات المختلفة، ولا أوجه لومًا لأحد لأنني أعلم جيدًا أن كل عربي يعرف لمن يوجه اللوم في إخفاقات أشكال وأنواع العمل العربي المشترك في شتى المجالات-.

ولعلي قبل أن أقدم بعض من ملاحظاتي المتواضعة أشير إلى رواية عاصرتها قبل حرب العراق، وانقسام العرب حيال هذا الموضوع، حيث انعقد بمقر الجامعة العربية اجتماعًا لوزراء الخارجية العرب، حضره وزير الخارجية اليوناني حيث كانت بلاده تترأس الاتحاد الأوربي، وقال في كلمته: إنه جاء مكلفًا من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لمعرفة رأي العرب في هذا الموضوع، وبعد انتهاء الاجتماع أشار الرجل إلى أنه لم يستطع أن يتلمس أي قاسم مشترك في آراء الوزراء؛ لكي ينقله إلى زملائه في أوربا.

إن هذا هو حال وزراء الخارجية العرب.

وأتذكر هنا أيضًا قول أحد المستشارين المقربين من رئاسة إحدى الدول العظمى حيث أشار إلى أن المسؤولين العرب يقولون في الاجتماعات العربية كلامًا، ويقولون لنا كلامًا آخر، ويقولون لشعوبهم كلامًا ثالثًا.

نحن منذ أسسنا هذه المجالس والمنظمات، وهى تنعقد في اجتماعات دورية واستثنائية، ومع ذلك لا يتم الالتزام بما يتم الاتفاق عليه بحجة سيادة كل دولة، فإذا كان كذلك، فلماذا لا نغير دستور الجامعة، وكذلك أنظمة هذه المجالس والمنظمات، ولنكن واقعيين عندما يتم عرض اقتراح، بأن يخرج مقترحًا محددًا يناسب الواقع

العربي الحالي، ويجعل هذه التنظيمات العربية تعمل وتقوم بدورها بشكل صحيح، فأقترح أن تتحول هذه المنظمات إلى مراكز استشارية تقدم الدراسات والمقترحات لكافة المشروعات الاستشارية حسب تخصص كل منظمة؛ لكي تسترشد بها الدول العربية بدون قرارات شكلها ملزم ومضمونها فارغ؛ لافتقارها وسائل التنفيذ، وهنا نكون أكثر واقعية على أمل أن يأتي اليوم الذي تستطيع فيه الدول العربية بالتدريج -على الأقل- تنفيذ هذه التوصيات الناتجة عن الدراسات التي تقوم بها هذه المراكز.

أما مجلس الجامعة فلنعلن عنه أنه مجلس تنسيقي بين الدول العربية؛ لأن اللجنة العربية في الأمم المتحدة المتكونة من مندوبي الدول العربية بالأمم المتحدة التي تقوم بهذا الدور بالنسبة للقضايا التي تطرح على مجالس ووكالات الأمم المتحدة قد حققت إلى حد ما عملاً تنسيقيًا لا بأس به وفقًا لتاريخ العمل العربي المشترك.

وهنا تجدر الإشارة وبدون تحامل على أحد وكشاهد عيان؛ إلى أنه لا فرق على الإطلاق -للأسف- بين اجتماعات مجلس الجامعة، سواء على مستوى المندوبين (السفراء) أو على مستوى وزراء الخارجية، أو حتى على مستوى الملوك والرؤساء.

فالمواضيع وحِدَّة المواقف لكل وفد هي هي، سواء عندما يقولها المندوب أو الوزير أو الملك أو الرئيس؛ لكن الاختلاف يكون في كيفية تناول الحديث، في حين تظل التوصيات والبيانات واحدة، ويظل الهروب من الالتزامات والهروب من التنفيذ ومحاولات التلاعب بالألفاظ وتعبيرات اللغة العربية الغنية بمفرداتها خاصة في صياغة البيانات كما هي، فأصبح لدينا متخصصون كبار في فن الصياغة في دهاليز الجامعة العربية، يقدمون الصياغة ذات الشكل التوافقي، ولكنها تحتوى في مضمونها كل المتناقضات.

هؤلاء تفننوا في ذلك ليرضوا الجميع في الاجتماعات التي تخرج دون نتيجة واقعية قابلة للتنفيذ؛ لأن صياغة القرارات صياغة هلامية تحتوي في طياتها كل متناقضات الدول العربية تجعل كل وفد يفهمها حسب وجهة نظره، ثم نتخبط بعد ذلك عند تنفيذ القرارات.

فعلينا أن نكون واقعيين، ونعطى هذه المؤسسات الصلاحيات التي تمكنها من أن تعمل بجدية وتقدم لنا النتائج لدراساتها، وذلك وفقًا لدورها التنسيقي الاسترشادي؛ لأن هذا هو الواقع، وإذا اتفقنا على عمل شيء جاد بدون أية متناقضات فلنُؤسِّسه ونتنازل من صلاحياتنا وسيادتنا الوطنية لهذا الجسم القومي، تمامًا مثلما حدث في أوروبا في التأشيرة الموحدة، فقد تنازلت الدول على سيادتها في منح تأشيرات

الدخول لمؤسسة تضم في عضويتها موظفين من الشؤون القنصلية لكل الدول الأعضاء، وأصبحت تمنح هذه التأشيرة، يعنى بكل وضوح نجاح العمل العربي المشترك لا يمكن أن يتحقق إلا باستعداد الدول العربية بالتنازل عن جزء من سيادتها للمشروع القومي حسب التخصص، وهذا التنازل لا يعنى تسليم السيادة لمجهول، بل إلى تنظيم يتكون من كل الدول، وإلى أن يتم ذلك ويتحقق فليس لنا مفر إلا أن تعمل مؤسساتنا الحالية كمراكز استشارية وجامعتنا كأمانة تنسيقية.

وفى الختام، وعن تجربة، أكرر رجائي بأن لا تتناقض الوفود العربية في شرح مواقفها بين: ما تقوله في الاجتماعات العربية، وما تقوله للدول العظمى، وما تقوله لشعوبها، فهؤلاء ماذا يريدون؟! ولصالح من يعملون؟! الله ورسوله أعلم...

وبعد؛ فبماذا أجيب، وقد نفد المداد،

وليس للحديث بقية.